

النظام المالي الذي نحتاج إليه

من الزخم إلى التحول

النقاط الرئيسية

الإصدار الثاني

التحقيق: تصميم نظام
مالي مستدام



تقرير التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة

لقد تم إطلاق "التحقيق في تصميم نظام مالي مستدام" الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتطوير خيارات السياسات اللازمة لإحداث التغيير في فعالية النظام المالي في حشد رأس المال نحو إقامة منظومة اقتصادية شاملة تراعي البيئة - أو بصياغة أخرى - نحو إقامة التنمية المستدامة. بدأ هذه التحقيق في كانون الثاني/يناير 2014 ونشر الإصدار الأول منه تحت عنوان "النظام المالي الذي نريده" في تشرين الأول/أكتوبر 2015. يمتد هذا التحقيق الحالي حتى نهاية عام 2017 وذلك من خلال تقسيم العمل وتعميق الدراسة والمضي قدماً بنتائجها.

يتوافر المزيد من المعلومات عن هذا التحقيق عبر: www.unepinquiry.org و www.unep.org/inquiry أو من خلال: ماهيناو آغا، مديرة قسم الاتصال mahenau.gha@unep.org.

فريق العمل

ماهيناو آغا، مديرة قسم الاتصال. نيك روبنز و سيمون زاديك المديرين المشاركين في التحقيق والكتابين الأساسيين لهذا التقرير.

ويضم فريق التحقيق سايا ديرليوانجر، ومايا فورستاتر، ومارك هال، وإيان هندرسون، ومارك لوباتين، وأوليفيه لافاني دي أورتيج، وجيريمي ماك دانيالز، وناو أوفوري أوكيري، وفيليبستي بري، وشيرين وايزمان، وناورين نوهان تشانغ. وقد ضم الفريق الأوسع أغنيس آسيايا، وتشاد كارنرت، ونوزيفو جانيوار-بارديل، وساندرا روكاس، وفريجينا سونتاج-أوبراين، وكيلي يو.

شكر وتقدير

لم يكن التحقيق في تصميم النظام المالي المستدام الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليرى النور لولا التزام ومشاركة مجموعة كبيرة من الأشخاص. ويعد المستوى الذي تم الوصول إليه في البحث والتحليل والمشاركة بمثابة ثمرة لمساهمة العديد من الشركاء بأوقاتهم ومهاراتهم وهم يمثلون المجتمع الأوسع لهذا التحقيق العالمي. يود فريق العمل أن يعرب عن بالغ شكره وتقديره لكل مما يلي:

Marco Albani, Rafael Noel Del Villar Alrich, Inger Andersen, Sami Andoura, Butch Bacani, Ed Baker, Kathy Bardswick, Alexander Barkawi, Christopher Barrett, Lorenzo Bernasconi, Olle Billinger, Kornelis Blok, Jean Boissinot, Henrik Braconier, Tom Brookes, Edgar van de Brug, Mark Burrows, Maurice Button, Francesco La Camera, Juan-Carlos Castilla-Rubio, Lucianna Castilla-Rubio, Sagarika Chatterjee, Jan Cihlar, Leong Sing Chiong, Martin Cihak, Rita Roy Choudhury, Siobhan Cleary, Kajetan Czyz, Emmanuel Dooc, Colin Le Duc, Stan Dupré, Frank Elderson, Nathan Fabian, Ann Florini, Carsten Frank, Sandra Frimann-Clausen, Roger Gifford, Diletta Giuliani, Yannick Glemarec, Jackson Globus, Rhys Gordon-Jones, Norbert Gorissen, Joris de Groot, Danyelle Guyatt, David Harris, Toby Heaps, Hazel Henderson, Unenbat Jigjid, Dave Lauer, Dave Jones, Christopher Kaminker, Saïd El Khadraoui, Sean Kidney, Naina Lal Kidwai, Caio Koch-Weser, Oskar Krabbe, Mike Kreidler, Rachel Kyte, Deborah Lehr, Cheng Lin, Liu Jialong, Christine Low, Nannan Lundin, Ma Jun, Robert Madelin, Aditi Maheshwari, Geoff Margolis, Will Martindale, Davide Del Maso, Rodomarque Meira, Aloisio Lopes Pereira de Melo, Stacy Middleton, Anthony Miller, Irving Mintzer, Shan Mitra, Andrea Moffat, Amina J. Mohammed, Yannick Monschauer, Nuru Mugambi, Sharmala Naidoo, Timothy Nixon, Patrick Njoroge, Bruno Oberle, Habil O. Olaka, Mohammed Omran, Miriam Ott, Fred Packham, Fatma Pandey, Rodrigo Porto, Murilo Portugal, Atiur Rahman, Mia Horn af Rantzien, Aldo Ravazzi, Martijn Regelink, Teresa Ribera, Enrico Dalla Riva, Jessica Robinson, Mattia Romani, Rathin Roy, Neeraj Sahai, Richard Samans, Oyun Sanjaasuren, Holger Schmid, Dirk Schoenmaker, Guido Schotten, Matthew Scott, Beatriz Stuart Secaf, Edi Setijawan, Aarti Shah, Michael Sheren, Peer Stein, Myriam Vander Stichele, Jakob Thomä, Rens van Tilburg, Wallace Turbeville, Barbara Turley-McIntyre, Lily Vadera, Mario Sergio Vasconcelos, Annelise Vendramini, Latha Vishwanath, Maarten Vleeschouwer, Robert Ward, Steve Waygood, Dirk Wagener, Scott Williams, William Young و Rong Zhang.

كما يود برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يتوجه بالشكر لكل من تقدموا بالدعم المالي والمشاركة الاستراتيجية وهم:

حكومات دول ألمانيا وإيطاليا وسويسرا والمملكة المتحدة وإيرلندا الشمالية والمفوضية الأوروبية ومؤسسة مافا (MAVA) ومؤسسة روكفيلر (Rockefeller).

كما نود أيضًا أن نتوجه بالشكر لكل من الشركاء المذكورين أدناه على مساهماتهم السخية في دعم المشروع التي تمثلت في تقديم وجمع البيانات والمساعدة في البحث: مؤسسة بلومبيرج لتمويل الطاقة الجديدة ومؤسسة فورتسي راسيل لمؤشرات الأسواق المالية وشركة جينيراشن إنفستمنت مانجمنت إل إل بي ومعهد باولسون ومبادرة مبادئ الإستثمار المسئول، و تومسون رويترز لبرنامج مبادرة التمويل.

كما نتوجه بالشكر الخاص لكبار مديري إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذين ساهموا بتوجيه فريق العمل منذ إطلاق المشروع. كما نتوجه بالشكر الخاص أيضًا لكل من المدير التنفيذي الحالي إيريك سولهم، والمدير التنفيذي الأسبق أكيم شتاين بالإضافة إلى ميشيل كاندوتي وإليوت هاريس وتيم كاستين وبوشام كومار وليجيا نورونا وتريزا بانوشيو وستيفن ستون وإبراهيم ثياو وإيريك أشر وبرينان فان ديك وميت ويلكي.

أعد الإصدار الثاني من "النظام المالي الذي نحتاج إليه" بالتعاون مع مبادرة التمويل الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

حقوق النشر © محفوظة لصالح برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016

إخلاء المسؤولية: لا تعبر الأوصاف المستخدمة والمواد المعروضة في هذا المنشور عن أي رأي يخص أي جانب من جوانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي دولة أو مقاطعة أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو ترسيم حدودها. علاوة على ذلك، لا تمثل الآراء الواردة هنا بالضرورة قرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو سياسته المعلنة ولا يمثل سرد الأسماء التجارية أو العلامات التجارية قبولها والمصادقة عليها.

يلزم إعادة تشكيل النظام المالي العالمي بغرض دعم مستقبل شامل ومزدهر وسليم بيئيًا، وبعبارة أخرى: لتحقيق التنمية المستدامة.

- حدد الإصدار الأول من التحقيق الذي كان عنوانه "النظام المالي الذي نحتاج إليه" والذي نشر في عام 2015، ما يلي:
 - « الحاجة لإجراء إصلاحات داخل النظام المالي يمكنها تصحيح الإخفاقات السوقية والسياسية وتوفير دعم كافٍ للتنمية المستدامة، وتكميل الإجراءات الاقتصادية والتدابير المالية العامة.
 - « "الثورة الهادئة" في طريقة بدء تلك التدابير الخاصة بالنظام المالي استجابة لهذه التحديات، بالإضافة للقيادات المساهمة من الدول النامية وبعض الدول المتقدمة.
- لاقت المجموعة الأولى من نتائج التحقيق ترحيبًا واسعًا وتؤكد ذلك في التطورات اللاحقة.

ازداد هذا الزخم بكثرة خلال العام الماضي.

- بعد عام لاحق، تسارعت وتيرة هذه الجهود، وذلك عبر:
 - « قيادة السوق: أدركت المؤسسات المالية الرائدة ضرورة التنمية المستدامة لنجاحاتها المستقبلية، الأمر الذي تجسد في سوق السندات الخضراء التي يبلغ رأس مالها 118 مليار دولار حتى الآن.
 - « التدابير الوطنية: يعمل صانعو السياسات المالية والجهات التنظيمية على تحريك عملية تخصيص رؤوس الأموال وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية.
 - « التعاون الدولي: استعرضت مجموعة الدول العشرين ومجلس تحقيق الاستقرار المالي في عام 2016، وللمرة الأولى، كيفية تطوير النظام المالي ليشمل أكبر مجموعة من العوامل البيئية.

تعد السياسة والسوق والعوامل الدولية من الركائز التي يقوم عليها ذلك الزخم.

- « تبني أهداف التنمية المستدامة وما ورد باتفاقية باريس بخصوص التغير المناخي.
- « أولويات التنمية على الصعيد القومي، خاصة في الدول النامية.
- « الجهود المبذولة من أجل تصحيح الإخفاقات السوقية والسياسية على مستوى النظام المالي.
- « تزايد التعطل التكنولوجي في النظام المالي.
- « تزايد التوقعات الاجتماعية بشأن أداء النظام المالي.
- « صار التمويل الأخضر من العوامل التنافسية للمراكز التجارية والمالية.

الزخم الحالي غير كاف لإحداث التحول اللازم لتمويل التنمية المستدامة.

- « يواصل رأس المال الطبيعي هبوطه بشكل كبير، تزامنًا مع تزايد عدم المواسة والاضطرابات الاجتماعية.
- « لا زالت التدفقات والأسهم المالية المستدامة هشة بالنسبة لتوزيع رأس المال على المستوى العالمي.
- « لا يزال النظام المالي منقطعًا عن الاحتياجات طويلة الأمد للاقتصاد الحقيقي.
- « يتزايد تهديد الاستقرار المالي بفضل الآثار التي يخلفها اقتصاد اليوم غير المستدام.

يمكن للخطوات الرئيسية أن توائم بين غرض وتأثير النظام المالي بغرض دعم تحول الاقتصاد الحقيقي إلى تنمية مستدامة.

1. ترسيخ الاستدامة في الاستراتيجيات الوطنية بغرض إحداث إصلاح وتنمية مالية.
2. تمهيد الابتكارات التكنولوجية وتخصيصها بغرض تمويل التنمية المستدامة.
3. إدراك إمكانيات التعزيز المضاعف للتمويل العام.
4. زيادة الوعي وبناء قدرات على مستوى النظام.
5. إدراج الاستدامة في الأساليب والأدوات والمعايير المشتركة على مستوى النظام المالي.

النظام المالي الذي نحتاج إليه: من الزخم إلى التحول

ينقسم الإصدار الثاني من "النظام المالي الذي نحتاج إليه" الصادر في عام 2016 إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

1. النقاط الرئيسية: ويراد بها مختصر السياسة المستقل الذي يضم الرسائل والمناقشات والاستنتاجات والتوصيات الهامة.
2. التقرير الرئيسي: يشمل (أ) الرسائل الهامة (ب) النقاط الرئيسية للتقرير الكلي، والتي يليها (ج) المحتوى الرئيسي للتقرير الذي يتضمن ما يلي:
 - استعراض متعمق للزخم الحديث،
 - استكشاف أهمية التكنولوجيا المالية،
 - التكرار الأول لأحد إطارات الأداء المقترحة،
 - الاستنتاجات والتوصيات الهامة.
3. ورقات العمل: هي مجموعة تضم ست ورقات تقنية تغطي كل الموضوعات الواردة في التقرير الرئيسي، صاغتها لجنة التحقيق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه، وتصدر كل ورقة منها على حدة.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا نوصي بقراءة الإصدار الثاني مع عدد من المقالات المنشورة مؤخراً، بما في ذلك:

- تمويل التنمية المستدامة: الانتقال من الزخم إلى التحول في الأوقات المضطربة، الصادر عن اجتماع التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي وافق انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من عام 2016.
- "التقرير التجميعي للدعم المالي الأخضر الصادر عن فريق دراسة الدعم الأخضر التابع لمجموعة الدول العشرين الاقتصادية" وهو أول تقرير للمجموعة نشر على إثر نتائج مؤتمر قمة العشرين الذي انطلق في مدينة هانجتشو الصينية في أيلول/سبتمبر 2016، بالإضافة إلى مجموعة تضم 14 تقريراً فنياً ذوي صلة أعدت للمساهمة في مهام الفريق الدراسي نشرت في نفس الوقت.

وأخيراً، وضع العديد من بين 80 ورقة عمل أصدرها التحقيق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2014 كمرجع في الإصدار الثاني من تقريرنا العالمي، وهي متوفرة مجاناً على شبكة الإنترنت.

يمكن الاطلاع على جميع التقارير والورقات عن طريق الرابط: www.unepinquiry.org.

من الزخم إلى التحول

تعزز ديناميكيات النظام إحراز التقدم، لكن الزخم لا يزال غير كاف لتحقيق التحول المطلوب.

الأثر المبين: إن الإثبات المبكر للتأثيرات يدعم اتخاذ تدابير حيالها.

الغرض المعاد استكشافه: بعيد واضعو القوانين المالية تفسر مهامهم بحيث تأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار.

التدبير المعاد تعزيزه: القيادة السوقية والتطوير المشترك للسياسات.

الخبرة المتبادلة: تحفيز القيادة الوطنية للتعاون الدولي.

الأسواق المشككة: يساهم التمويل العام في تطوير منتجات مالية ويضع قواعد لنموها.

العناية المركزة: تزايد التوقعات العامة بشأن دور النظام المالي في عملية التنمية المستدامة.

الاحتمالات المفتوحة: التغيير التكنولوجي الذي من شأنه إعادة تشكيل النظام المالي.

ديناميكيات النظام

مواءمة النظام المالي

حشد التمويل من أجل دعم عملية التنمية المستدامة

هناك خمسة جوانب يمكن للخطوات الرئيسية من خلالها تسريع وترسيخ عملية التغيير داخل النظام.

1. الاستراتيجيات الوطنية: إدراج سمة الاستدامة في خرائط الطرق طويلة الأجل للإصلاح المالي.

2. الابتكار التكنولوجي: النظر في تطورات التكنولوجيا المالية لضمان مواكبة النظام المالي للتنمية المستدامة.

3. التمويل العام: لا يقتصر تعزيز التمويل العام على إحداث تأثيرات مباشرة ولكن يشمل ابتكار أسواق وقواعد وممارسات جديدة.

4. زيادة الوعي: ضمان امتلاك صانعي السياسات والمهنيين للدراية الكاملة بالضرورات والمخاطر ورفع جودة النقاشات العامة.

5. الطرق الشائعة والأدوات والمعايير: وضع مناهج عامة بغرض إدراج الاستدامة في التعريفات والأدوات والمعايير.

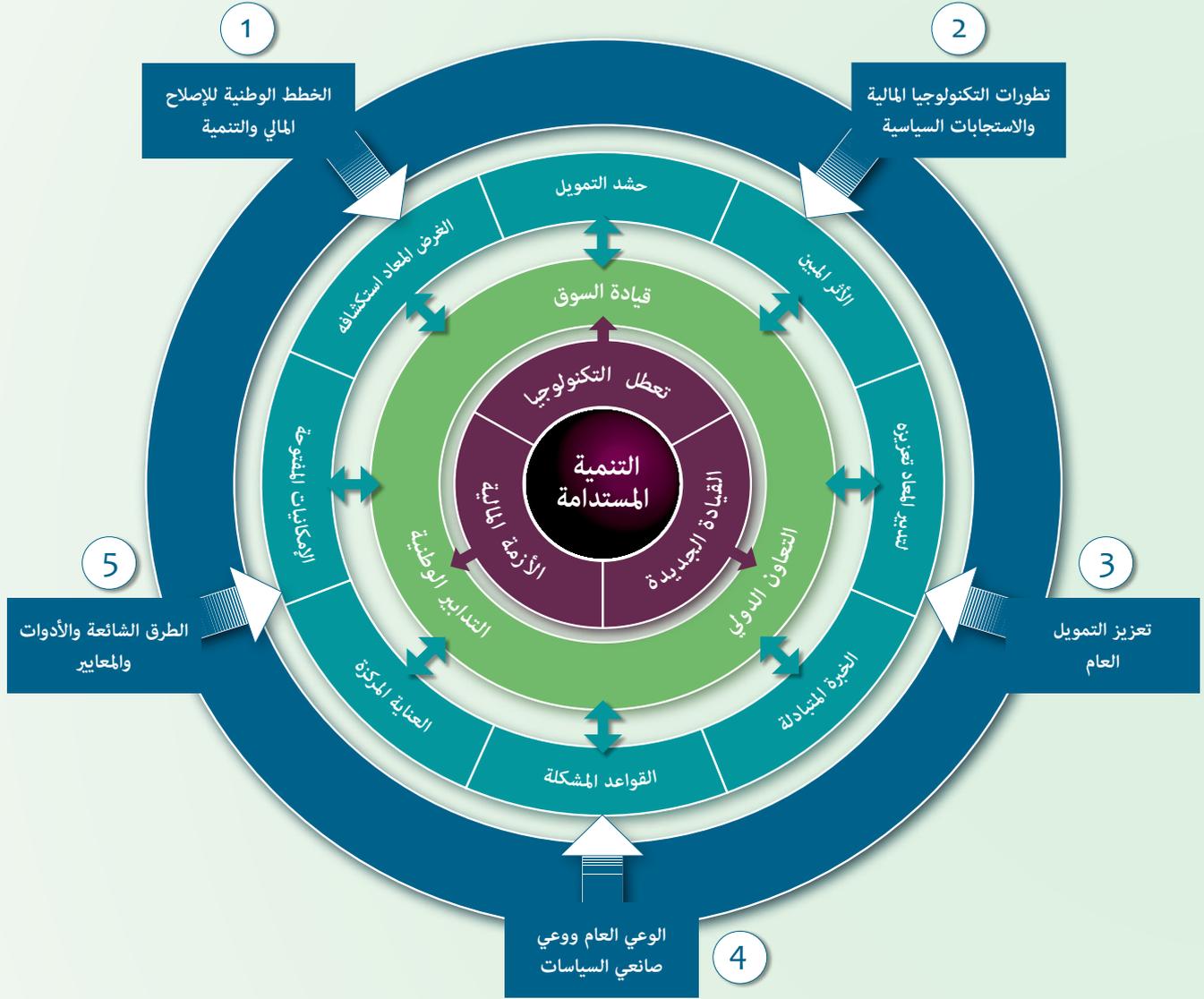
خطوات التحول

تسارع الجهود المبذولة لمواكبة النظام المالي مع التنمية المستدامة.

قيادة السوق: تضع المؤسسات والأسواق المالية ابتكارات مثل السندات الخضراء والتصنيفات الخضراء واختبارات الإجهاد.

التدابير الوطنية: يعمل صانعو السياسة والجهات التنظيمية على صياغة تدابير من شأنها تشجيع تعزيز تخصيص رؤوس الأموال وتطوير إدارة المخاطر وتعزيز عملية الإفصاح وتوضيح مسؤوليات المؤسسات المالية.

التعاون الدولي: زيادة التعاون بين مجموعة الدول العشرين ومجلس تحقيق الاستقرار المالي.



إن النظام المالي العالمي في حالة اضطراب ويلزم إعادة تشكيله بغرض دعم مستقبل شامل للجميع ومزدهر وسليم بيئياً.

التنمية المستدامة: حشد تريليونات الدولارات لتحقيق الأهداف العالمية كالتنمية المستدامة وما تضمنته اتفاقية باريس.

الأزمة المالية: تركز التدابير السياسية على تحسين كفاءة النظام المالي وفعالته ومرونته.

تعطل التكنولوجيا: تعطل التطورات السريعة في التكنولوجيا المالية النماذج العاملة وتوجد احتمالات جديدة.

القيادة الجديدة: إن مصادر النفوذ الجديدة أصبحت من الأمور الهامة، فهي تعكس التحدي الذي تمثله الصناعة الخضراء والتوسع الحضري للاقتصاديات النامية والمتطورة.

من الزخم إلى التحول – النقاط الرئيسية

تشير الخبرات إلى ظهور مجموعة من التدابير التي من الممكن أن تدعم إعادة تخصيص رأس المال، وتحسن من القدرة على تحديد المخاطر والحوكمة والممارسات الخاصة بالأسواق لمواكبة التنمية المستدامة، عبر مجموعة من الأولويات على رأسها تلوث الهواء والطاقة النظيفة والتغير المناخي والإدماج المالي والتنمية الريفية والمياه.

هناك احتمال بتحديد وتنظيم هذه الابتكارات الأولية على الصعيدين المحلي والدولي، لإعادة تخصيص رأس المال بصفة أساسية من أجل دعم التنمية المستدامة.

جاءت نتائج التحقيق في لحظة تاريخية مليئة بالإمكانيات التي من شأنها إحداث تغييرات هامة، تدعمها ثلاثة تطورات مرتبطة ببعضها، وهي:

أن أهمية تبني جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة واتفاقية باريس بشأن تغير المناخ تتجلى في اتفاقهما على ضرورة الدعم المالي لتحقيق أهدافهما لكنه لا زال غير كاف في الاتجاهات الراهنة.⁴

إعادة النظر في الثورة الهادئة

تبحث "الثورة الهادئة" عن كيفية التنسيق بين النظام المالي والتنمية المستدامة. كانت هذه هي النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها المرحلة التي استغرقت عامين من التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. عمل التحقيق على تحديد الإجراءات السياسية وتلك الخاصة بالأسواق التي ينبغي اتخاذها داخل النظام المالي بغرض إتمام إصلاحات في الاقتصاد الحقيقي والتمويل العام. الإصدار الأول من تقرير التحقيق العالمي "النظام المالي الذي نحتاج إليه" الذي دشن في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي التي انعقدت في مدينة ليما عاصمة بيرو في تشرين الأول/أكتوبر 2015، حيثُ ركز التقرير بشكل خاص على القيادات القطرية لحثها على ابتكار قواعد تحكم النظام المالي، مؤكِّدًا على ما يلي:

زيادة الجهود المبذولة من أجل إدراج سمات التنمية المستدامة في إصلاح وتطوير نظام مالي والعمل به، في دول متنوعة كالصين والمملكة المتحدة وبنجلاديش وفرنسا والبرازيل وكينيا، من خلال تبني سياسة جادة وقيادة تنظيمية تنبع من بعض الدول المتقدمة والنامية معًا.

المربع 1: قاعدة معارف التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة

استندت النتائج المستخلصة على أكثر من 80 تقريرًا وورقة فنية منشورة، شارك في إعدادها أكثر من 60 مؤسسة متعاونة بما فيها الاتحادات المصرفية والمؤسسات البحثية والمصارف المركزية والجهات التنظيمية المالية ووزارات المالية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية.

بينما استمدت الخبرة من 15 سياقًا ومشاركة قطرية متنوعة²، بالإضافة إلى السياسات والاستعراضات الفنية الخاصة بالاستثمار في المصارف وأسواق السندات والتأمين والمؤسسات المالية، وأيضًا التقييمات التي تركز على جوانب متنوعة كحقوق الإنسان والمصارف الاجتماعية والواجب الإنمائي والأدوار المتغيرة للمصارف المركزية.

قادت المصارف المركزية والجهات التنظيمية المالية وصانعو السياسات وهيئات وضع المعايير والبورصات ومؤسسات التصنيف، خطة وضع ما يزيد عن 100 من التدابير الابتكارية الأولية في الإصدار الأول من التقرير العالمي لمشروع التحقيق.³

يمكن الاطلاع على قاعدة معارف التحقيق من الرابط www.unepinquiry.org.

لاقت المجموعة الأولى من نتائج التحقيق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ترحيباً واسعاً وتكرر ذلك مجدداً في التطورات اللاحقة، حيث انعكست العديد من الخطوات التالية المقترحة في الأعمال الجارية على الصعيد متعدد الجنسيات والصعيد العالمي.^{5,6}

”لدى الهند فرصة كبيرة لمناقشة التدخل السياسي اللازم للدفع بتدفق التمويل المستدام ومواءمة النظام المالي مع جدول أعمال التنمية المستدامة، وهناك العديد من الأهداف التي لا بد منها لتحقيق ذلك وتشمل التوعية بالقطاع المالي، ووضع تعريفات مشترك لمؤشرات التمويل الأخضر، وتطوير منتجات خضراء، وقياس خطوات سير وإطار تقييم المخاطر المالية.”⁷

آر.غاندي، نائب محافظ المصرف الاحتياطي الهندي

الزخم المتنامي

شهد العام الماضي تسارعاً في وتيرة زخم الثورة الهادئة على صعيد النظام المالي. وقد امتزجت الظروف السابقة والابتكارات والقيادات لأجل إدخال سمات التنمية المستدامة داخل تصميم وممارسات النظام المالي. وتم إحراز تقدم في مواقع مختلفة وعلى عدة أصعدة شملت أطراف فاعلة مختلفة عبر المسارات الثلاثة المترابطة للتغيير وهي: قيادة السوق والعمل الوطني والتعاون الدولي.

”إن تحقيق أهداف اتفاقية باريس سيتطلب حشد جميع أصحاب المصالح بما في ذلك ممثلي القطاعات المالية، وأنا أدعم بكل قوة الجهود الرامية إلى توفير تدفقات مالية تتناسب مع القيود المفروضة على انبعاثات الغازات الدفيئة وتمويل التنمية ذات المرونة المناخية.”⁸

ميشيل ساين، وزير المالية الفرنسي

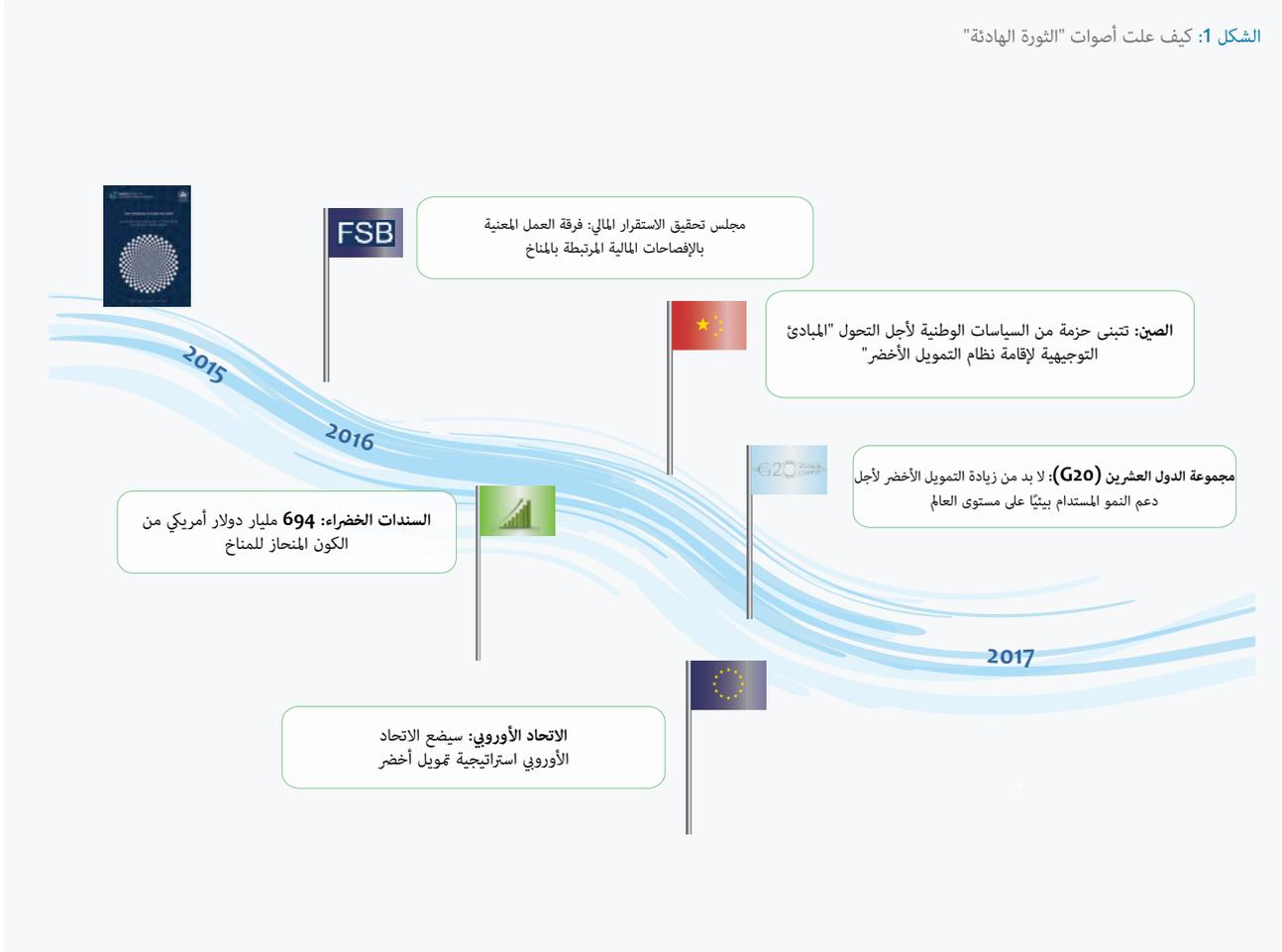
كان يعتقد أن التدابير السياسية التي أعقبت الأزمة المالية التي اندلعت عام 2008 من شأنها تحسين كفاءة النظام المالي وفعاليتها وقوته في توفير احتياجات الاقتصاد العالمي على المدى الطويل.

ينجم النمو السريع للنظام المالي ذاته من التأثيرات المجتمعة لبيئة الاقتصاد الكلي السابقة للأزمة وإصلاحاته، بالإضافة إلى النفوذ المتنامي للبلدان الناشئة والنامية، والتطلعات الاجتماعية الجديدة والقوى التكنولوجية المخلة بالاستقرار المطروحة في النظام المالي.

حدد التحقيق الخطوات التي من الممكن اتخاذها لتشجيع وتنظيم ممارسات التنمية هذه، مشيراً إلى أن ذلك التدبير يمكن اتخاذه داخل النظام المالي من خلال: (أ) الجهود التعاونية بين القطاعين العام والخاص؛ (ب) تضمين الإجراء على الصعيدين الوطني والدولي؛ و(ج) إكمال سياسات التنمية المستدامة التقليدية، كالتمويل العام والسياسات المؤثرة بشكل مباشر على الاقتصاد الحقيقي. تشمل الخيارات الأساسية لتحقيق ذلك، ما يلي:

التدابير الوطنية: الاتفاقات الوطنية وخطط العمل التي تهدف إلى بناء أنظمة مالية مستدامة تكوّن اللبنة الأساسية لإحراز تقدم استراتيجي. يجب تصميم خرائط الطرق المذكورة بفاعلية تحت إشراف التحالفات التي تضم المؤسسات الكبرى، وأن تخضع للظروف والأولويات الوطنية، بما في ذلك تشخيص الممارسات والاحتياجات، وتقييم الفرص، ووضع مسار للعمل والتنفيذ مع آلية تعقيبات قوية تهدف إلى تمكين التعلم والنهوض.

التعاون الدولي: تم تحديد عشر أولويات للتعاون الدولي وهي: أسس تطوير نظام مالي مستدام؛ وتحقيق التوافق على معايير الإفصاح؛ وتطوير طرق اختبار مواجهة ضغوط الاستدامة؛ وتطوير التدابير المالية داخل النظام المالي؛ وإدراج المخاطر البيئية في المعايير المصرفية العالمية؛ وصياغة قانون بشأن واجبات المستثمر؛ وإنشاء تحالف لأسواق رأس المال الأخضر؛ وعرض توجيهات لمنظمي التأمين؛ وتطوير إطار أداء لنظام مالي مستدام.



"يتواصل ازدهار التمويل الأخضر، فقد وصل مرحلة الازدهار التلقائي، ولكنه بحاجة إلى المواءمة، كما يحتاج إلى تجاوز القيادات محدودة الإنجازات".¹⁹

نور مومجابي، مدير الاتصالات والعلاقات العامة، اتحاد المصرفيين الكينيين.

لقد بات مفهومًا أن للتمويل العام مجموعة متنوعة من التأثيرات على توزيع رأس المال الخاص للتنمية المستدامة. يركز التحقيق بصفة أساسية على التدابير الخاصة بتسخير المال الخاص داخل النظام المالي. لكن خبرتنا على المستوى القطري أوضحت بأنه من الصعب فصل الدور الاستراتيجي للتمويل العام كرافعة للتغيير. صارت الاستعانة بالتمويل العام "كمنافس" للتمويل الخاص من الأمور المفضلة على نطاق أوسع في تمويل بعض الخدمات والبنى التحتية العامة. في الوقت الذي تتزايد فيه الضائقة المالية، من المفضل استعراض مواءمة المزايا والمساعدات المالية التي تتدفق من خلال الأنظمة المالية - كالإعفاء الضريبي على الديون والمدخرات والمعاشات التقاعدية- مع التنمية المستدامة.²⁰ يمكن للمؤسسات المالية العامة دعم إنشاء أسواق جديدة داخل الأنظمة المالية، بالإضافة إلى طرح السندات الخضراء المثالية من خلال مصارف التنمية (التي تليها مباشرة الجهات غير-السيادية). كما يمكن أيضًا تطبيق معايير التنمية المستدامة على الشراء العام للخدمات المالية أو برامج شراء أصول المصارف المركزية (هما في ذلك ما يعرف باسم "التييسير الكمي"). كما يمكن للمؤسسات المالية أن تكون رائدة في إقرار قواعد وممارسات جديدة ومستدامة يمكن أن يتبناها بعد ذلك القطاع المالي الخاص.

كلما تطور ذلك الزخم، ظهرت له أبعاد جديدة:

- حيث تثار مناقشات عامة. تكثرت مطالبة محافظي البنك المركزي ووزراء المالية ورؤساء الجهات التنظيمية المالية والمديرين التنفيذيين للقطاعات المالية بشكل متكرر شرح مساهماتهم للنهوض بالتنمية المستدامة. كما تؤدي المؤسسات العامة دورًا هامًا ومتصاعدًا في تشكيل المناقشات العامة التي تدور مثلًا حول مخاطر "انحسار الأصول".⁹ كما تتاح للمواطنين فرص لإعادة توزيع رؤوس أموالهم بما يتناسب مع قيمها وتحقيق الفوائد على المدى الأطول.
- لقد صارت الاستدامة من العوامل الهامة في التنمية التنافسية للمراكز المالية العالمية، بما في ذلك بعض المراكز العالمية والإقليمية كهونج كونج¹⁰ ونبروي¹¹ ولندن¹² وباريس¹³ وسويسرا¹⁴ التي كشفت عن أفضل الطرق المتبعة في تطوير القواعد والإجراءات المالية والقيادة السوقية للاستفادة من الفرص الجديدة المطروحة.
- تتضاعف المجموعات التعاونية وترسخ وجودها، من خلال التصاعد المتنامي الذي يتجلى خلال العديد من الدوائر المختصة بغرض إقامة الشركات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، والروابط والمنتديات التي تهدف إلى مشاركة أفضل الممارسات والمعلومات والخبرات.¹⁵ يشارك التحقيق في العديد من المبادرات الجديدة، بما في ذلك منتدى التأمين المستدام¹⁶، الذي يتشكل من مشرفي التأمين ويرتبط بمبادئ التأمين المستدام الخاصة بالقطاع الخاص،¹⁷ وتحالف الاستثمار في البنية التحتية الخضراء.¹⁸

- **قيادة السوق:** تستجيب المؤسسات والأسواق المالية لطلبات العملاء وللإشارات السياسية والضغط البيئية والتطورات التكنولوجية بحزمة من الابتكارات، ومن ذلك:
 - « السندات الخضراء: في كثير من الأحيان تعد ما يسمى "بالأنواع المؤشرة" من الأساليب الحديثة المستخدمة لزيادة التمويل المستدام والسندات الخضراء بحيث تتوسع وتتطور، وقد بادرت الصين بدورها الرائد في ذلك ثم تلتها الولايات المتحدة في زيادة معدل إصدار تلك السندات من الهيئات البلدية.²¹
 - « البورصات: عملت 23 بورصة في العام الماضي على تطوير نظام الإفصاح عن عوامل الاستدامة في أسواقها، وذلك في عمان والدار البيضاء ودي والمكسيك ولوكسمبورغ وأوسلو.²²
 - « مؤسسات التصنيف: أعلنت ستة من مؤسسات التصنيف الرائدة- ستاندرد آند بوريز وموديز وداجونج وسكوب وليبروم- التزامها العام بمبادرة تعاونية مع المستثمرين المؤسسين بشأن الاستدامة.²³
 - « تقييم المخاطر البيئية: لقد تطورت التجربة بسرعة كبيرة، حيث نشر البنك الصناعي والتجاري الصيني، أكبر بنوك الصين، جيلًا جديدًا من اختبارات الإجهاد البيئي، الذي يقوم على ما تضمنه كتاب نظام القروض بها فيما يخص التلوث الهوائي المزمن، كجزء من الجهود الصينية المبذولة في مجال التمويل الأخضر.²⁴
- **التدابير الوطنية:** اتخذ صانعو السياسة والجهات التنظيمية على الصعيد الوطني ودون الوطني خطوات لدعم تلك العملية وفي الغالب لتحفيزها، من خلال وضع تدابير لتشجيع إعادة تخصيص رؤوس الأموال وتطوير إدارة المخاطر وتعزيز عملية التبليغ بالإضافة إلى توضيح مسؤوليات المؤسسات المالية. حدد الاستقصاء الذي أجريناه 217 من التدابير المتخذة في 60 دولة بحلول منتصف عام 2016، من خلال زيادة مشاركة الدول النامية والناشئة من 29% من المجموع في عام 2010 إلى 38% بحلول نهاية 2015. شملت التطورات البارزة على مدار العام الماضي ما يلي:
 - « الصين إعداد مجموعة شاملة من التوجيهات الخاصة بإنشاء نظام مالي أخضر يشمل المصارف والبورصات ومؤسسات التأمين والتمويل المحلي والتعاون الدولي.²⁵
 - « كاليفورنيا طالبت شركات التأمين بالتبليغ عن الأسهم التابعة لها في حصص الكربون عالي الخطورة.²⁶
 - « فرنسا تطبق متطلبات جديدة للتبليغ بالنسبة للشركات بالإضافة إلى التبليغ الخاص بمستثمري المؤسسات، وتعمل بشكل دؤوب على تقييم المخاطر المناخية في القطاع المصرفي التي تعتبر جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها الخاصة بالحد من انبعاث الكربون في الجو.²⁷
 - « أما في الهند، فقد وضعت الجهة التنظيمية للأوراق المالية متطلبات خاصة بالسندات الخضراء بهدف تعزيز تمويل مجال الطاقة المتجددة على وجه الخصوص.²⁸
 - « بينما أطلقت إيطاليا حورارًا وطنيًا بخصوص التمويل المستدام، وتطوير خيارات تخص المصارف والبورصات ومؤسسات الاستثمار والتأمين.²⁹
 - « في حين تواصل كينيا قيادتها الدولية في تعزيز تعميم الخدمات المالية من خلال تطوير خطة لتعبئة التمويل الأخضر وجعلت من نفسها ملاذًا إقليميًا في ذلك المجال.³⁰
 - « أما المغرب فتعمل على وضع خارطة طريق للتمويل الأخضر خاص بالمصارف والبورصات ومؤسسات التأمين.
 - « وبالنسبة للمصرف المركزي الهولندي، فقد قيم آثار تغير المناخ بالنسبة لنظامه المالي.³¹
 - « كما وضعت الفلبين مجموعة من أنظمة التأمين الخاصة العامة ضد الكوارث يجعل التأمين ضد المخاطر إجباريًا على كل من ملاك العقارات والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.³²
 - « أما المملكة المتحدة فقد أحرزت تقدمًا في العمل بشأن الآثار التحوطية بخصوص تغير المناخ بالنسبة لقطاع التأمين.³³
- **التعاون الدولي:** إن من بين الأمور الأكثر أهمية في العام الماضي، الخطوة التي زادت من التعاون الدولي في مجالي التمويل والتنمية المستدامة. تحظى الاهتمامات بأهمية خاصة في الدول النامية وهي تتطور بشكل ملحوظ، بما في ذلك تعميم الخدمات المالية والاستثمار الخارجي المباشر والقدرة على إحداث تطورات كمية من خلال تبني التكنولوجيا المالية.³⁴
 - « مجموعة الدول العشرين والتمويل الأخضر: أطلقت الصين، في إطار رئاستها لمجموعة الدول العشرين، مجموعة دراسة بشأن التمويل الأخضر، شارك في رئاستها بنك الصين الشعبي ومصرف إنجلترا، وتولى أمانته برنامج الأمم المتحدة للبيئة.³⁵
 - « مجلس تحقيق الاستقرار المالي والتغير المناخي: استهل مجلس تحقيق الاستقرار المالي مهامه التي كلفته بها مجموعة الدول العشرين في ديسمبر 2015 بالكشف عن الوضع المالي ذو الصلة بالتغير المناخي.³⁶

لقد صار قياس أداء النظام المالي في إطار التنمية المستدامة أيضاً من العوامل المؤدية للتغيير. يسعى الكثير من صناعات السياسات والمؤسسات المالية والمواطنين لتقييم مساهمة النظام المالي في عملية التنمية المستدامة. وللقيام بذلك، يجب أولاً تقييم ثلاثة سمات أساسية للأداء وهي:

- **الفعالية** - الدرجة التي تكون عندها الأسعار السوقية من العوامل المستدامة في قيم الأصول المالية (ويطلق عليه أحياناً "كفاءة التخصيص").
- **الكفاءة** - تكاليف إدارة النظام المالي الذي يوفر تدفقات مالية تتواءم مع التنمية المستدامة.
- **المرونة** - قابلية تأثر النظام للتدخل ذو الصلة بالتنمية المستدامة، كندرة المياه أو تلوث الهواء أو تغير المناخ، بما في ذلك المخاطر المؤقتة.⁴⁰

إن مهمتنا الأولية التي تتمثل في تطوير ذلك الإطار تقوم على قياس أداء النظام المالي وتركز على صياغة القواعد وممارسة السلوك الخاص بالأسواق، بالإضافة إلى الأسهم الكمية وتدفقات تمويل الأصول المستدامة- باستثناء الأصول التي تؤدي إلى تدهور رأس المال الطبيعي. وقد طبق ذلك على 20 دولة نامية وناشئة ومتقدمة - بأفكار جوهرية ظهرت من خلال الحوكمة الكلية للنظام وأسواق الأوراق المالية وأسواق رأس المال الدين. لا تزال هناك فجوة في البيانات الرئيسية حالت بين عمل التحليل المقارن كدافع للتحسين.

"دائماً ما نبالغ في تقدير التغيير الذي سيحدث في العامين التاليين ونستهين بالتغيرات التي ستحدث في العشر أعوام التالية، فلا تدع نفسك تركز إلى التفاعس عن العمل".³⁷

بيل جيتس - الرئيس المشارك في مؤسسة بيل وميلندا جيتس

يتغير النظام المالي العالمي باستمرار، ويتأثر جزئياً بتغير سماته التكنولوجية. إن الدفع بالتمويل المستدام يجب أن يسعى لحل التعطل الحادث في النظام المالي والاقتصاد السياسي بشكل أشمل. وخير مثال على ذلك، التكنولوجيا المالية "Fintech".³⁸ تتيح التكنولوجيا المالية للمدخرين والمستثمرين المزيد من الخيارات المخصصة بخصوص كيفية تخصيص أموالهم، وبالتالي زيادة فرص إدخال عوامل الاستدامة. فقد وفر نظام الإقراض بين الأقران وحشد المصادر وسائل تمويل جديدة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم الموفرة لفرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تزيد احتمالات التمويل الكبيرة للاستثمارات المستدامة التي تجمع مباشرة من المدخرين المحليين في الدول النامية، مع تقليل النفقات المحتملة الأساسية.

"هناك فرصة أمام مجموعة الدول العشرين لصياغة نماذج عملية للتمويل الأخضر للدول المتقدمة والنامية، والخبر السار هنا أن هناك وفرة في رأس المال العالمي، لكن الحكومات عليها تهيئة ظروف مناسبة لجذب رأس المال المذكور، فأمامهم دور هام ليؤدوه في وضع السياسات واللوائح والحوافز والتأكيد على تنفيذها (..) - حيث تتمتع أسواق رأس المال بقوة فائقة، وإذا ما وجهت بطريقة مناسبة، فإنه يمكنها تخفيف الأعباء عن كاهل الحكومات والتمهيد لمستقبل اقتصادي مستدام".³⁹

هنري (هانك) م. بولسون، الابن، رئيس معهد بولسون

الزخم ليس كافيًا

لم نحقق الأهداف الكاملة الواردة في اتفاقية باريس التي تنص على "توفير تدفقات مالية للتمويل تواكب التوجه نحو الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ودعم تنمية القدرة على التكيف مع المناخ".⁴⁵ وتعد السنوات الخمس القادمة أساسية في تحريك تخصيص رؤوس الأموال.

يتطلب تحقيق ما يتضمنه جدول أعمال 2030 بشأن التنمية المستدامة واتفاقية باريس، تعبئة غير مسبوقه لكل من التمويل العام والخاص، بما يقارب 90 تريليون دولار على مر الخمسة عشر سنة التالية^{43,41,42}، حيثُ أُحرز تقدم في حشد كل من التمويل العام والخاص الذي واكب التنمية المستدامة. ومع ذلك لا تزال المستويات الحالية لتمويل التنمية المستدامة غير كافية على الإطلاق. يقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجود عجز كبير في التمويل صاحب معظم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويقدر بمبلغ 2,5 تريليون دولار أمريكي سنويًا في الدول النامية.⁴⁴ إن الاحتفال بالإنجازات الأخيرة في هذا الإطار يجب ألا يتجاهل حقيقة أننا

الشكل 2: إن التحدي عبارة عن مستوى النطاق ومقدار السرعة



بالإشارة إلى البيئة، تعد نسبة 0-10% فقط من القروض المصرفية "قروض خضراء" وفقًا لما أوردته البلدان القليلة التي تتوافر فيها التدابير ذات الصلة.⁴⁶ على الرغم من التوسع السريع في سوق السندات الخضراء، ألا إن السندات الخضراء أقل بكثير من 1% من إجمالي السندات الصادرة.⁴⁷

تتميز الجهود المبذولة حاليًا لمواكبة النظام المالي بالتنمية المستدامة بأنها فئودية- لكنها لا تزال قيد التنفيذ. يُظهر تعريف العديد من الابتكارات أنها جديدة - وأن النمو السريع يبدأ من القاع، ومعظمها نفذ بالكامل أو أضفي عليه الطابع المؤسسي، والقليل منها ما هو إلا ابتكارات غالبًا ما تظهر فعاليتها عند اجتماعها.

- انخفض رأس المال الطبيعي في 116 دولة من أصل 140 دولة.⁴⁸
- تحدث 6,5 مليون حالة وفاة مبكرة بسبب تلوث الهواء الناتج عن نظام الطاقة.⁴⁹
- تؤدي انبعاثات الغازات الدفيئة إلى إضافة طاقة إلى نظام الأرض بمعدل يكافئ انفجار أربعة قنابل نووية في كل ثانية.⁵⁰
- سجل عام 2015 أعلى معدل حرارة متخطيًا بذلك عام 2014 بسبب التأثير المشترك لعوامل الاحتباس الحراري الممتد وذلك باستثناء الحرارة المنبعثة من ظاهرة النينو.⁵¹
- بلغ متوسط الأشخاص الذين يهجرون منازلهم بسبب الكوارث الطبيعية 26,4 مليون شخص كل عام بداية من العام 2008- أي بمعدل شخص واحد كل ثانية.⁵²
- يتعرض ثلث الأراضي الزراعية في العالم لخطر التصحر الذي يتسبب في خسائر اقتصادية تتراوح بين 6,3 تريليون دولار إلى 10,6 تريليون دولار سنويًا.⁵³
- تجاوز 21 من أصل 37 من أكبر مستودعات المياه الجوفية في العالم، نقطة التحول لاستدامتها.⁵⁴

تجديد الغرض من النظام المالي

إن الانتقال من زخم اليوم إلى تحول الغد ليس فقط من أجل القيام بأكثر مما قمنا به. فالتمويل ليس غاية في ذاته، إنما يراد به خدمة أهداف أخرى. إن الهدف الأساسي للنظام المالي هو دأماً خدمة الاقتصاد الحقيقي الذي يوفر الخدمات الأساسية للمنازل والمؤسسات والسلطات العامة. لقد بات واضحاً الآن أن التوجه إلى التنمية المستدامة هو بمثابة إعادة هيكلة لهذه العلاقات التاريخية، إذ أنها تضع قيد التنفيذ ديناميكية جديدة قوية بين الاقتصاد الحقيقي والنظام المالي، من خلال التركيز على توفير الازدهار الشامل واجتثاث الفقر واحترام الحدود الكوكبية. بالنظر إلى مجموعة السياسات والتدابير التنظيمية التي تنظم هذه الديناميكية، تبرز خمسة جوانب تحظى بالأولوية هنا هي: إعادة تخصيص رؤوس الأموال؛ وإدارة المخاطر؛ ومسئوليات المؤسسات المالية؛ والتبليغ والإفصاح، وخرائط الطرق الوطنية للتمويل المستدام.

إن التركيز على الهدف يحفز إعادة تقييم النظام ذاته. إن التوجه نحو إنتاج طاقة نظيفة في المستقبل ليس بالأمر السهل، حيثُ سيتطلب ذلك الأمر على وجه التحديد، المزيد من توربينات الرياح وألواح الطاقة الشمسية بالإضافة إلى الابتكارات التكنولوجية والانتشار واسع النطاق. كما سيتطلب إنتاج طاقة نظيفة في المستقبل أطراف فاعلة جديدة في السوق، وأنواع جديدة من العلاقات السوقية التي تربط العرض بالطلب وإعدادات تحكم متنوعة للأجزاء الرئيسية بنظام الطاقة، وإصلاح جذري لنظام حوكمة الطاقة في جميع مستوياته.⁵⁸

وعلى غرار نظام التمويل، أوضح زو شياوتشوان، محافظ بنك الصين الشعبي أن إنشاء نظام تمويل أخضر في الصين أصبح استراتيجية قومية، بسبب الحاجة إلى دعم إحداث تغيرات جوهرية في الاقتصاد الصيني على مر العقود القادمة.⁵⁹ ومن ناحية أخرى، أعلن محافظ مصرف إنجلترا، مارك كارني أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب توفير تمويل عام. فنحن بحاجة لإنشاء نظام جديد - يوفر تدفقات استثمارية مستدامة، بناءً على تمويل مرن يستند إلى السوق و تمويل قوي يستند إلى المصارف".⁶⁰

لا تزال القيود الهيكلية سبباً في تراجع القيادة الخاصة بالسوق، بما في ذلك التأثيرات الخارجية السلبية السائدة وعدم تناسق المعلومات والحوافز غير المواكبة للتنمية وقصر الأمد.⁵⁵ لم تتخذ إجراءات بشأن صياغة تدابير من أجل مواكبة الأنظمة المالية لجوانب التنمية المستدامة، إلا في القليل من البلدان. كما لم يقر نهج شامل على الصعيد العام حتى هذه اللحظة، وحتى الخطط المتطورة مثل التي وضعتها الصين، لا تزال في مراحلها التنفيذية الأولى.

تسبب الفشل في توسيع نطاق الزخم الحالي بوضع الاستثمارات المنفذة في مسار تنمية غير مستدامة، الأمر الذي ترتب عليه آثار سلبية وفي الغالب ضارة كتسريع وتيرة التغير المناخي. كما تسبب أيضاً في تراكم مخاطر نظامية على الأسواق المالية من خلال استمرار سوء التسعير. وأخيراً، فإنه يبيط من عملية إعادة تخصيص التمويل اللازم لتحفيز الجيل التالي من الناتج الاقتصادي والدخل في دول العالم.⁵⁶

على الرغم من وجود الزخم الإيجابي، إلا أننا سنواجه خطر السقوط في حالة توجيه الجزء الأكبر من التمويل لدعم الإنتاج غير المستدام والأنماط الاستهلاكية. وفي ظل عدم إعادة تخصيص الأرصع والمتدرج للتمويل، سوف نظل قابعين في مسارات تنمية تعيق تحقيق الأهداف العالمية وتبعدنا عن نقاط تحول المناخ الداعم للحياة والنظم الإيكولوجية الأكبر.

"يجب أن تأتي القيادة من القطاع الخاص ومجتمع رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية لا من المسؤولين الحكوميين فحسب، فنحن بحاجة إلى إطار شامل ومتسق يدعمه السياسيون من أجل تمكين القوى السوقية من تحويل الأعمال من الاتجاه التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر".⁵⁷

محمد عمران، رئيس البورصة المصرية

البناء على الديناميكيات الأساسية للتغيير

يمكن فهم الانتقال من التغيير التدريجي إلى التحول على ثلاثة مراحل.⁶¹ تتسم التغييرات الدرجة الأولى "بالمثالية" لأنها تعدل السياسات دون التعرض للافتراضات الأساسية القائمة بشأن كيفية سير الأمور. كما تتسم تغييرات الدرجة الثانية بأهميتها البالغة، حيث أنها تعدل أحد الأدوات السياسية، وليست السياسة ككل. بينما تشهد تغييرات الدرجة الثالثة ظهور معايير ومعتقدات ووجهات نظر عالمية جديدة.⁶²

غالبًا ما يحدث الانتقال من الترتيب الأقل إلى الأعلى للتغييرات عبر التقارب الظاهري بين التنمية العامة التدريجية والحديثة. فالسندات الخضراء، على سبيل المثال، تعكس التطبيق الممتد للبنية الخاصة بالأسواق الحالية، لكنها وضعت هدفها الأساسي "تخصير سوق السندات" على جدول الأعمال الذي يشمل الجهات المنظمة ومؤسسات التصنيف الائتماني. كانت أحد النتائج غير المقصودة من السياسات النقدية غير التقليدية ومعدلات الفائدة المنخفضة الناجمة عنها موضع بحث عن العائدات لدى المستثمرين المؤسسين، التي جذبت انتباههم نحو الأصول الخضراء. يتفق عامة المستثمرين وشركات التأمين والمصارف الذين يتبنون أنظمة التمويل "المسؤول" أو "المستدام" أو "المنخفض الكربون" في استخدام القياسات كالأعبين الذين كانوا على ذكة البدلاء سابقًا كمستثمري التأثير^{63,64} ورائدي المصارف الإجتماعية.⁶⁵ تبدو التفسيرات الشاملة للمسؤوليات الائتمانية⁶⁶ الخاصة بصندوق المعاشات التقاعدية مثل المزيد من الابتكارات الرائدة في نظام حوكمة الشركات كالنماذج القانونية من شركات المنفعة العامة.⁶⁷ يعمل المبتكرون داخل المصارف المركزية، في إطار تسليط الضوء على الديناميكيات المعقدة بين التغيير المناخي والاستقرار المالي، على ترسيخ الممارسات التقليدية والإشارة إلى الحاجة لمواءمة مهامهم مع الأهداف السياسية طويلة الأمد.⁶⁸

يمكن لتلك الديناميكيات أن تكون مجدية جدًا خاصة في الدول النامية التي تتغير فيها الأنظمة المالية والحوكمة والاقتصاديات بسرعة. أثبتت بعض الدول النامية قيادتها الدولية عبر ملاءمة أنظمتها المالية مع التنمية المستدامة. بينما تفسر درجة الحاجة الملحة للمموسة ذلك جزئيًا، إلا إن هناك أسباب أساسية تؤدي إلى الظروف التي تحدث المزيد من التغييرات السريعة. من الممكن أن تسمح الأنظمة المالية الأقل تطورًا بحدوث المزيد من التغييرات السريعة وفي بعض الأحيان تكون التغييرات ابتكارية. فقد تمكن التكنولوجيا المالية الدول النامية من تجاوز بعض الخطوات التقليدية لتطوير أسواق المال. وتعد سرعة تبني نظام السداد المتنقل مثالًا على ذلك. إن أهداف وآليات الفصل التنظيمي بين السياسة والنظام المالي لاقت القليل من القبول وإضفاء الصفة المؤسسية عليها في معظم الدول النامية، مما سمح بإعداد المزيد من الخطط والإجراءات المتكاملة.

خطوات التحول

ظهرت اتجاه جديد كيفية تطور الأنظمة المالية لملاءمة الاستدامة. هناك اهتمام متزايد بالتحديث الاستراتيجي للأهداف الأساسية للنظام المالي، وإعادة صياغة دوره الأساسي في سد احتياجات الاقتصاد الحقيقي على المدى الأطول - وهو الشيء الذي يجب تبنيه واستدامته بيئيًا. يختلف ذلك الاهتمام تمامًا عن التوجه النظري. كما يعكس، من ناحية أخرى، توحيد الاحتياجات المدركة والإحباط والتجارب التي أثمرت زخم اليوم. ذلك الزخم الذي أوجد ديناميكية فعالة تمتد عبر النظام المالي الكلي، والذي يلخص في سبعة أبعاد هي:

- 1 **إحداث تغيير في النظام الاقتصادي يمكنه تحقيق نتائج التنمية المستدامة:** أظهرت الأدلة الأولية أن إصلاح النظام الاقتصادي يمكنه المساهمة في دعم التنمية المستدامة داخل الاقتصاد الحقيقي.
- 2 **مواكبة الأهداف والمهام المؤسسية:** أعاد واضعو القواعد المالية كالمصارف المركزية والجهات التنظيمية النظر في مهامهم بحيث تشمل التنمية المستدامة.
- 3 **التطور المشترك للقيادة السوقية وسياساتها والابتكارات التنظيمية التي تشمل:** الابتكارات السوقية وسياسة السوق، والتدابير التنظيمية التي ظهرت ليست كبدائل، بل لكي يمكنها التطور المشترك إلى علاقات متبادلة متينة.
- 4 **القيادة الوطنية التي تدفع التعاون الدولي:** على القيادة الوطنية أن تبرهن في تلك المرحلة قدرتها على التأثير في اتخاذ تدبير على المستوى الدولي، وأنها طرف أساسي في هذا.
- 5 **التمويل العام والتصميم السوقي:** يؤدي التمويل العام المباشر دورًا هامًا في إقرار التنمية المستدامة بالإضافة إلى إنشاء الأسواق (كسوق السندات الخضراء) وصياغة القواعد.
- 6 **الابتكارات التكنولوجية والتمويل المستدام:** أظهرت الصلات القائمة بين التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة القوى التكنولوجية الفعالة التي ستعيد تشكيل النظام المالي.
- 7 **أداء النظام والتوقعات العامة:** هناك تزايد في التوقعات العامة التي تشير إلى إمكانية أن يؤدي النظام المالي دورًا بناءً أكبر في إقرار التنمية المستدامة.

مسألة اختيار

إن ملاءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة هي مسألة اختيار في آخر المطاف. إن التقدم الحاصل في المهام التنظيمية الحالية يرجع إلى الكشف عن المخاطر وإدارتها بفاعلية على صعيدي المشاريع والمؤسسات والنظام المالي ككل. كما يمكن تمديد هذا التقدم من خلال تطبيق ما يعرف بمسمى "عدسة المخاطر" على المدى الأطول مع مراعاة المجموعة الأكبر من العوامل المحركة.

وخلالاً لذلك، تعتبر المواءمة قراراً سياسياً. والواقع أن هذه الخيارات حددت بالفعل في ظل مجموعة أوسع من الشروط السياسية. تؤكد أهداف التنمية المستدامة ومخطط إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث واتفاقية باريس على مركزية التنمية المستدامة بالنسبة للاستراتيجيات والممارسات الاقتصادية الشاملة والفعالة. حان الآن ترجمة تلك القرارات السياسية إلى مهام تتولاها المؤسسات الحكومية داخل النظام المالي. ومن بين هؤلاء المسئولين عن استضافة عملية تطوير النظام المالي، الذي تتجلى مهمته الأساسية في حفظ نظام واستقرار - وكذلك فاعلية وحيوية- الأسواق المالية ورأس المال. إن الجمع بين التمويل العام الذي والقيادة السوقية المالية والنقاش العام الفعال، من شأنه إتاحة الفرصة الآن للتحرك تجاه التمويل التحويلي لأجل التنمية المستدامة.

ويجب تطوير تلك الديناميكيات الناشئة وتحويلها إلى قوة تحول مؤثرة. إن الحاجات التي ينبغي إشباعها لا علاقة لها بمسألة التفاؤل أو التشاؤم. إنه بكل بساطة إقرار بأنه لا توجد ضمانات بأن زخم اليوم سيصير تحولاً في الغد. بالنظر إلى عناصر التوجيه، وطبيعة الزخم وديناميكيات النظام، فإن التحقيق يود تسليط الضوء على خمسة من مجالات النشاط ذات الصلة، التي إذا ما أديرت بفاعلية على مدار الفترة حتى عام 2020، أثمرت التحول المرجو:

- 1 **ترسيخ الاستدامة في الاستراتيجيات الوطنية بغرض إصلاح وتنمية مالية:** إن إجراء تطوير الأنظمة المالية المستدامة هو الأكثر اتساقاً وفعالية لوجود خطة أو خارطة طريق شاملة وطويلة الأمد. إن هناك اختلاف بين كل دولة وأخرى- وبالتالي تتنوع مناهجها التي ترتبط بمجموعة من المبادرات السياسية والسوقية والخاصة والعامّة القائمة.
- 2 **تعزيز الابتكارات التكنولوجية وتخصيصها بغرض تمويل التنمية المستدامة:** تعزيز الفرص التكنولوجية وخاصة التكنولوجيا المالية منها لضمان مساهمتها في مواكبة التمويل مع التنمية المستدامة.
- 3 **إدراك إمكانيات التعزيز الثلاثي للتمويل العام:** يجب أن يؤدي التمويل العام دوراً مضاعفاً في تعبئة رأس المال الخاص لأجل التنمية المستدامة - وتوفير الدعم المالي من خلال التمويل ومنح الحوافز والمساعدة في إنشاء أسواق مالية مستدامة والريادة في صياغة قواعد وممارسات جديدة للاستدامة.
- 4 **زيادة الوعي وبناء القدرات داخل النظام:** تمكين المجتمع المالي من التنفيذ الفعال للخطط، بما في ذلك الاستفادة من الفرص الجديدة، والتأكيد على الوعي الكامل لصانعي السياسة والجهات التنظيمية بالضرورات والمخاطر، والارتقاء بجودة المناقشات العامة عبر التأكيد على حسن توصيلها وفعاليتها كتمكن للتغيير.
- 5 **إدراج الاستدامة في الأساليب والأدوات والمعايير المشتركة:** إن التطور الكبير في مستوى الوعي على مر العام الماضي صار حقيقة أدركها عدد كبير من الهيئات المعنية بوضع المعايير والرقابة على صلاحية الجوانب الأساسية للتنمية المستدامة بالنسبة لمصالحهم الأساسية. هناك الآن فرصة لإدراك أوجه التآزر الكامنة المتمثلة في تطوير نهج أكثر تنظيمية، ومن الجدير بالذكر هنا إزالة العوائق التي تواجه زيادة الممارسات المالية المستدامة في إطار تطوير المناهج العامة والتعريفات.

"نعتقد أن القطاع المالي ككل يحظى بفرص تاريخية لإنشاء أسواق رأسمالية مستدامة"⁶⁹.

مارك ويسلون، المدير التنفيذي لشركة أفيفا.

- UNEP Inquiry/CBI. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2015/12/GB-Public_Sector_Guide-Final-1A.pdf
22. Sustainable Stock Exchanges (2016). "Five More Stock Exchanges Join Global Campaign for ESG Disclosure." <http://www.sseinitiative.org/home-slider/five-more-stock-exchanges-join-global-campaign-for-esg-disclosure-2/>. The Sustainable Stock Exchanges Initiative includes over 55 partner exchanges as of August 2016.
 23. PRI (2016). Credit Ratings Agencies Embrace More Systematic Consideration Of ESG. <https://www.unpri.org/press-releases/credit-ratings-agencies-embrace-more-systematic-consideration-of-esg>
 24. ICBC (2016). Impact of Environmental Factors on Credit Risk of Commercial Banks. http://www.greenfinance.org.cn/upfile/upfile/file/ICBC环境压力测试论文_2016-03-19_08-49-24.pdf
 25. People's Bank of China (2016). Guidelines for Establishing a Green Financial System. <http://www.pbc.gov.cn/english/130721/3133045/index.html>
 26. California Department of Insurance (2016). California Insurance Commissioner Dave Jones calls for insurance industry divestment from coal. Press Release, 25 January 2016. <http://www.insurance.ca.gov/0400-news/0100-press-releases/2016/statemento10-16.cfm>
 27. French Treasury (2015). Decree no. 2015-1850. <https://www.legifrance.gouv.fr/eli/decree/2015/12/29/2015-1850/jo/texte>
 28. UNEP Inquiry/FICCI/Koan/NIPFP (2016). Delivering a Sustainable Financial System in India. UNEP Inquiry/Federation of Indian Chambers of Commerce and Industry. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2016/04/Delivering_a_Sustainable_Financial_System_in_India.pdf
 29. Network Italy (2016). Launch of the "National Dialogue on Sustainable Finance". <http://www.globalcompactnetwork.org/en/news-and-events/news/1198-launch-of-the-national-dialogue-on-sustainable-finance.html>
 30. Murai, C. and Kirima, W. (2015). Aligning Kenya's Financial System with Inclusive Green Investment. UNEP Inquiry/IFC. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2015/11/Aligning_Kenya--s_Financial_System_with_Inclusive_Green_Investment_Full_Report.pdf
 31. De Nederlandsche Bank (2016). DNBulletin: Time for Transition: Towards a Carbon-neutral Economy. <http://www.dnb.nl/en/news/news-and-archive/dnbulletin-2016/dnb338533.jsp>
 32. UNEP Inquiry (2016). Green Finance for Developing Countries: Needs, Concerns and Innovations. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2016/08/Green_Finance_for_Developing_Countries.pdf
 33. Bank of England (2015). The Impact of Climate Change on the UK Insurance Sector. <http://www.bankofengland.co.uk/prd/Documents/supervision/activities/pradefra0915.pdf>
 34. UNEP Inquiry (2016). Green Finance for Developing Countries: Needs, Concerns and Innovations. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2016/08/Green_Finance_for_Developing_Countries.pdf
 35. G20 Green Finance Depository. <http://unepinquiry.org/g20green-financerepositoryeng>
 36. Financial Stability Board (2015). Task Force on Climate-related Financial Disclosures Phase One Report. https://www.fsb-tcfd.org/wp-content/uploads/2016/03/Phase_1_Report_v15.pdf
 37. Gates, B. (1995). The Road Ahead. Viking Press.
 38. UNEP Inquiry and Castilla-Rubio, J. C. (forthcoming). Fintech and Sustainable Development: Assessing the Implications. UNEP Inquiry/Space Time Ventures.
 39. UNEP Inquiry/Paulson Institute/Bloomberg Philanthropies/Green Finance Committee (China)/SIFMA (2016). Green Finance – A Growing Imperative. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2016/05/Green_Finance_A_Growing_Imperative.pdf
 40. Bank of England (2015). The Impact of Climate Change on the UK Insurance Sector. <http://www.bankofengland.co.uk/prd/Documents/supervision/activities/pradefra0915.pdf>
 41. New Climate Economy (2014). Better Growth, Better Climate. http://2014.newclimateeconomy.report/wp-content/uploads/2014/08/NCE_ExecutiveSummary.pdf
 42. International Energy Agency (2015). World Energy Outlook Special Briefing for COP 21. http://www.iea.org/media/news/WEO_INDC_Paper_Final_WEB.PDF
 43. Brookings (2016). The Importance of Investing in Built-to-last Infrastructure. <https://www.brookings.edu/2016/03/29/the-importance-of-investing-in-built-to-last-infrastructure/>
 44. UNCTAD (2014). World Investment Report 2014. http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_en.pdf
 1. UNEP Inquiry (2015). The Financial System We Need: Aligning the Financial System with Sustainable Development. <http://unepinquiry.org/publication/inquiry-global-report-the-financial-system-we-need/>
 2. Over the past couple years, the UNEP Inquiry has engaged with Bangladesh, Brazil, Canada, China, Colombia, France, India, Indonesia, Kenya, Netherlands, South Africa, Switzerland, Uganda, UK and US and other countries.
 3. UNEP Inquiry (forthcoming). Measure to Measure: The Global Progress of Measures to Align Financial Systems with Sustainable Development.
 4. The Sustainable Development Goals built on a number of key policy developments, including the Addis Ababa action agenda on finance for development as well as the Sendai framework for disaster risk reduction. See UN (2016). Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21252030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development%20web.pdf>
 5. Eco-Business (2015). "UNEP unveils new vision for a global financial system". www.eco-business.com/news/unep-unveils-new-vision-for-a-global-financial-system/
 6. Climate Home (2016). UN: Kenya, Bangladesh, Jordan 'green finance leaders'. www.climatechangenews.com/2016/07/19/un-kenya-bangladesh-jordan-green-finance-leaders/
 7. UNEP (2016). New Report Shows How India Can Scale up Sustainable Finance, Press Release, 29 April 2016. <http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=27071&ArticleID=36155&l=en>
 8. Provided by Ministry of Finance, France
 9. Carbon Tracker Initiative (2013). Unburnable Carbon 2013: Wasted Capital And Stranded Assets. <http://carbontracker.live.kiln.digital/Unburnable-Carbon-2-Web-Version.pdf>
 10. Hong Kong Financial Services Development Council (2016). Hong Kong as a Regional Green Finance Hub. <http://www.fsd.org.hk/sites/default/files/Green%20Finance%20Report-English.pdf>
 11. Murai, C. and Kirima, W. (2015). Aligning Kenya's Financial System with Inclusive Green Investment. UNEP Inquiry/IFC. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2015/11/Aligning_Kenya--s_Financial_System_with_Inclusive_Green_Investment_Full_Report.pdf
 12. City of London (2016). Green Finance – the City of London Corporation. <https://www.cityoflondon.gov.uk/about-the-city/the-lord-mayor/key-events-speeches/Documents/green-finance.pdf>
 13. 14CE (2015). France's Financial (Eco)system: Improving the Integration of Sustainability Factors. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2016/02/France_Financial_Ecosystem.pdf
 14. Federal Office for the Environment (2015). Design of a Sustainable Financial System: Swiss Team Input into the UNEP Inquiry. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2015/04/Design_of_a_Sustainable_Financial_System_Swiss_Team_Input_into_the_UNEP_Inquiry.pdf
 15. For example, the Philippines, together with Indonesia, Mongolia, Nepal, Pakistan, Thailand and Vietnam have formed the Mutual Exchange Forum on Inclusive Insurance, or MEFIN Network, a collegial body of insurance policy makers and regulators in Asia. It was formed in May 16, 2013 in Cebu, Philippines and transformed into a formal network in 2016, with Pakistan as a new member. The Network now serves as a platform of peer-to-peer learning among policy makers and insurance regulators in the region as it develops and implements programs that provide mutual benefit to its members in advancing inclusive insurance solutions.
 16. Established by UNEP Inquiry and PRI, the Sustainable Insurance Policy Forum (SIPF) is for insurance regulators and supervisors worldwide.
 17. Principles for Sustainable Insurance. <http://www.unepfi.org/psi/>
 18. Green Infrastructure Investment Coalition (n.d.). www.giicoalition.org/
 19. UNEP Inquiry (2016). Green Finance for Developing Countries: Needs, Concerns and Innovations. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2016/08/Green_Finance_for_Developing_Countries.pdf
 20. Mintzer, I., Bernatkova, L., Doyle, V., Paroutzoglou, S. and Yavrom, D. (2016). Government Subsidies to the Financial System – A Preliminary Exploration. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2016/08/Government_Subsidies_to_the_Global_Financial_System.pdf
 21. Kidney, S. and Sonerud, B. (2015). Scaling up Green Bond Market for Sustainable Development: A strategic guide for the public sector to stimulate private sector market development for green bonds.



64. OECD (forthcoming). A Quantitative Framework for Analysing Potential Bond Contributions in a Low-Carbon Transition.
65. Vienna Group of Citizens (2015). Values based banking. UNEP Inquiry/Institute for Social Banking/Finance Innovation Lab. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2015/04/Values_Based_Banking.pdf
66. UNEP Inquiry, Principles for Responsible Investment, UN Global Compact and UNEP Finance Initiative (2015). Fiduciary Duty in the 21st Century. <http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2015/09/Fiduciary-duty-21st-century.pdf>
67. Hiller, J. S. (2013). The benefit corporation and corporate social responsibility. *Journal of Business Ethics*, 118(2), 287-301.
68. De Nederlandsche Bank (2016). DNBulletin: Time for Transition: Towards a Carbon-neutral Economy. <http://www.dnb.nl/en/news/news-and-archive/dnbulletin-2016/dnb338533.jsp>
69. Aviva (2014). A Roadmap for Sustainable Capital Markets. <http://www.aviva.com/media/upload/Aviva-Roadmap-to-Sustainable-Capital-Markets-updated.pdf>
45. United Nations Framework Convention on Climate Change (2016). The Paris Agreement, Article 2c. http://unfccc.int/paris_agreement/items/9485.php
46. UNEP Inquiry and Ecofys (forthcoming). Developing a Performance Framework for a Sustainable Financial System.
47. UNEP FI (forthcoming). A Changing Sustainable Finance Landscape: From Leadership Actions to Market Transformation.
48. Sahay, R., Čihák, M., N'Diaye, P., Barajas, A., Bi, R., Ayala, D., Gao, Y., Kyobe, A., Nguyen, L., Saborowski, C., Svirydzenka, K. and Yousefi, S.R. (2015). Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets. SDN 15/08. Washington, D.C.: IMF. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2015/sdn1508.pdf> The report suggests that very high levels of finance can have negative impacts due to increased frequency of 'booms and busts', a diversion of talent to the financial sector and potential rent extraction.
49. Inquiry estimates based on UNU-IHDP/UNEP (2014). The Inclusive Wealth Report 2014. Cambridge University Press. <http://inclusivewealthindex.org/>.
50. International Energy Agency (2016). World Energy Outlook Special Report on Energy and Air Pollution. <http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/weo-2016-special-report-energy-and-air-pollution.html>
51. King, D., Schrag, D., Dadi, Z., Ye, Q. and Ghosh, A. (2015). Climate Change – A Risk Assessment. Cambridge: Centre for Science and Policy. <http://www.csap.cam.ac.uk/media/uploads/files/1/climate-change-a-risk-assessment-v9-spreads.pdf>
52. WMO (2016). WMO Statement on the status of the global climate in 2015. <http://public.wmo.int/en/resources/library/wmo-statement-status-of-global-climate-2015>
53. IDMC (2015). Global Estimates 2015: People displaced by disasters. <http://www.internal-displacement.org/publications/2015/global-estimates-2015-people-displaced-by-disasters/>
54. ELD Initiative (2015). The value of land: Prosperous lands and positive rewards through sustainable land management. [http://www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/2015_The%20Value%20of%20Land%20-%20ELD%20Initiative%20\(2015\).pdf](http://www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/2015_The%20Value%20of%20Land%20-%20ELD%20Initiative%20(2015).pdf)
55. Alexander, R., Ehrlich, P., Barnosky, A., García, A., Pringle, R. and Palmer, T. (2015). Quantifying Renewable Groundwater Stress, *World Resources Research*, Volume 51, Issue 7, July 2015. <http://advances.sciencemag.org/content/1/5/e1400253>
56. Sachs, J. and Sachs, L. (2015). The Responsible Investor's Guide to Climate Change. Project Syndicate. <https://www.project-syndicate.org/commentary/fossil-fuels-divestment-renewables-by-jeffrey-d-sachs-and-lisa-sachs-2015-01>
57. UNEP Inquiry (2016). Green Finance for Developing Countries: Needs, Concerns and Innovations. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2016/08/Green_Finance_for_Developing_Countries.pdf
58. Scholtens, B. and Veldhuis, R. (2015). How Does the Development of the Financial Industry Advance Renewable Energy? A Panel Regression Study of 198 Countries over Three Decades. *Beiträge zur Jahrestagung des Vereins für Socialpolitik 2015: Ökonomische Entwicklung – Theorie und Politik – Session: Environmental Economics III*, No. C13-V2 http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2016/02/VfS_2015_pid_177.pdf
59. Zhou, X. (2015). Remarks at World Bank/IMF 2015 Annual Meetings Green Finance Event. Lima, Peru.
60. Carney, M. (2016). The Sustainable Development Goal imperative. Remarks given at United Nations General Assembly, High-Level Thematic Debate on Achieving the Sustainable Development Goals. New York, United States. <http://www.bankofengland.co.uk/publications/Pages/speeches/2016/897.aspx>
61. Hall, P. A. (1993). Policy Paradigms, Social Learning, and the State: The Case of Economic Policymaking in Britain. *Comparative Politics*, 25(3), 275-296. <https://www.unc.edu/~fbaum/teaching/articles/CompPol-1993-Hall.pdf>
62. Mackintosh, S. (2016). Making The Jump: How Crises Affect Policy Consensus and Can Trigger Paradigm Shift. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2016/02/Making_the_Jump.pdf
63. PRI and UNEP FI (2016). Greening Institutional Investment. http://unepinquiry.org/wp-content/uploads/2016/09/3_Greening_Institutional_Investment.pdf



التحقيق: تصميم نظام مالي مستدام

International Environment House
Chemin des Anémones 11-13

جنيف

سويسرا

هاتف: +41 (0) 229178995

بريد إلكتروني: inquiry@unep.org - تويتر: @FinInquiry

الموقع الإلكتروني: www.unep.org/inquiry/

التحقيق مباشرة: www.unepinquiry.org